

التعريف
وأداته
في اللغة العربية

أ.د. إبراهيم إبراهيم بركات



جامعة المنصورة
كلية الآداب

التعريف وأداته في اللغة العربية

أستاذ دكتور

إبراهيم إبراهيم بركات

أستاذ النحو والصرف

كلية الآداب - جامعة المنصورة

مجلة كلية الآداب - جامعة المنصورة

العدد السادس والعشرون - الجزء الأول

يناير ٢٠٠٠

شبكة الألوكة - قسم الكتب



التعريف وأداته فى اللغة العربية

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وتابعيه إلى يوم الدين .فهذا البحث «التعريف وأداته فى اللغة العربية، يضطلع بلمّ شتات دراسات اللغويين للتعريف فى مواضع متناثرة من كتبهم ، كما يهتم بدراسة أداة التعريف فى اللغة العربية ، حيث لم تحظ بالدراسة التركيبية الدلالية الشاملة فى المكتبة العربية ، ويحاول هذا البحث أن يوجه أنظار الدارسين إلى كيفية إجراء هذه الدراسة من خلال الواقع اللغوى العربى .

التعريف معجمياً، بنية التعريف ومقابله التذكير ، أصلية النكرة ، حيث يمكن الوقوف منها على نظرة اللغويين العرب إلى التعريف ، ثم سُبُل التعريف ، وأنواع المعرفة ، المعرف بالأداة .

ثم ينتقل البحث إلى فكرة أداة التعريف فى العربية ، ويفصل القول فى أصلها البنيوى ، والخلاف فيها بين «أل، والهمزة واللام و «أم، ثم يعرض فكرة بنائية الاسم الموصول والأداة .

ويهتم البحث بدراسة دلالة أداة التعريف فى التراث النحوى ، وأحكام استعمال أداة التعريف من وجوب حذفها أو إثباتها فى التركيب .

ثم يعرض فى إيجاز اثنين وعشرين موضوعاً من مواضع استخدامها فى التركيب ، وهى تختلف بين أحكام دلالية وتركيبية .

وأسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه ، فالله القصد ، ومنه التوفيق .



التعريف معجميا

يُرجع ابن فارس " مدلول الجذر " عرف " إلى أصليين صحيحين : يدل أحدهما على تتابع الشيء متصلا بعضه ببعض ، ويدل الآخر على السكون والطمأنينة ، ويجعل من الثانى المعرفة والعرفان ، تقول : عرف فلان فلانا عرفانا ومعرفة ، وهذا أمر معروف ، ثم يربط ابن فارس بين طرفى هذا المعنى فى قوله " وهذا يدل على ماقلناه من سكونه إليه ، لأن من أنكر شيئا توخّش منه ونبا عنه " (١) .

وفى عدة أمثلة يثبت " ابن منظور " التعريف بمعنى الإعلام والتعليم (الوسم) : وعرفه الأمر أعلمه إياه ، وعرفه بيته أعلمه بمكانه وعرفه به وسمه (٢) .

ومثل ذلك يذكره الفيروز ابادى (٣) " هو من المعارف ، أى : المعروفين " ، كما يذكر أن التعريف هو الإعلام وضد التنكير .

يحصر المعجميون مدلول التعريف فى : الإعلام والتعليم بمعنى الوسم ، وكذلك السكون إلى ما اكتسب المعرفة أو العرفان ويمكن أن يفهم منه العلاقات الدلالية المكتسبة من قول الزمخشرى : " وأتيت فلانا متتكرا ثم استعرفت ، أى : عرفت نفسى . (٤)

(١) مقاييس اللغة : مادة (عرف) .

(٢) لسان العرب : مادة (عرف) .

(٣) القاموس المحيط : مادة (عرف) .

(٤) أساس البلاغة : ٤١٥ .



ومن هذا المفهوم اتخذ النحاة مصطلح " المعرفة " أو غيره للدلالة على ما غنّوا به في هذا الباب من التعيين أو التحديد لمدلول الأسماء .

وبمفهوم المعجميين وثبتهم اللغوي يذكر سيبويه :

"عرفته بهذه العلامة ، وأوضحته بها " (١) ، فتكون العلامة وسيلة للتعريف لديه ، والعلامة وسيلة الوسم (التعليم) ، فيكون التعريف بمعنى الوسم والتعليم لدى سيبويه .

ويترى النحاة على هذا المفهوم ليدل مصطلح " المعرفة " لديهم على الشيء المعروف ، وهو ما يخص واحدا من الجنس لا يتناول غيره (٢) ، باعتبار أنه كان نكرة قبل سبقه بأداة التعريف ، فكان يصلح لكل واحد من الجنس، وبعد تعريفه يكون قد عيّن وحُدّد ، حيث يصبح مقصوراً على واحد بعينه أو مجموعة بعينها .

ولنلاحظ أن التعريف إنما هو إخبار أو استخبار ، وهذا يستوجب طرفين للحديث ، أحدهما المتحدث ، والآخر المتلقى ، وهذا يجعلنا نفكر في حقيقة التعريف ، وفي أصالة الاسم المَعْرِف بين المستمع والمتحدث ، ومادام تعريفاً فإنه يدل على انتقال من شخص إلى آخر ، والأول هو المتحدث ، والثاني هو المستمع ، ولا غرو أن نقرأ لدى "ابن يعيش في " لام التعريف" . قوله :

(١) الكتاب : ١ - ٣٨ .

(٢) ابن يعيش ، شرح المفصل : ٥ - ٨٥ ، وارجع الى : ابن جنى ، اللمع : ١٨٦ . أساس البلاغة : ٤١٥ .

"والمراد القصد إلى شيء بعينه ليعرفه المخاطب كعرفة المتكلم ،
فيتساوى المتكلم والمخاطب في ذلك وذلك " (١) .

ويتسع مدلول التعريف ليتجاوز خصوصية الوحدة إلى شمولية المجموعة
المراد تحديدها أو تعيينها .

فالدلالة الموضوعية للدلالة على جماعة إذا سبقت بأداة التعريف فإن
هذه الجماعة تكون محددة ومعينة ومعهودة أو معروفة .

فالمعرفة " كل اسم خصصت به شيئا بعينه لتعرفه به " كما يذكر
الصيمري (٢) ، فتخصيص ذات الشيء أو الشيء ذاته باسم ما يكون هذا
الاسم معرفة ، والتخصيص لغرض إنشاء علاقة المعرفة بين الاسم
والشيء ، فإذا ذكر الاسم كان الشيء وإذا ذكر الشيء كان الاسم ، وهذا
ما يحرص النحاة على إبرازه في حد المعرفة من تخصيص واحد من الجنس
لا يتناول غيره .

ولكن علينا ألا نعنى بالواحد من الجنس الناحية العددية المحضة ، بل
- كما ذكرنا - يمكن أن يتعدى التعريف إلى الاثنين والجماعة فالتعريف
يكون لمدلول الاسم الواقع في دائرة المعارف .

دون النظر إلى عددية المدلول ، فالتعريف تعيين وتحديد .. ، وهو
النتيجة المستفادة من توثيق العلاقة بين اسم ما و شيء ما إلى درجة
التخصيص ، أي خصوصية الاسم لهذا الشيء ، فإذا توافرت هذه العلاقة
كان مدلول التعريف محققا .

(١) شرح المفصل : ٩ - ١٧ .

(٢) التبصرة والتذكرة : ١ - ٩٥ .



وربما يطرأ في ذهن أحدنا أن الاسم العلم يطلق على عديد من الأشخاص فلا تتوافر فيه التخصصية ، ولكن هذا يمكن أن يردّ عليه بأنه : إن تعددت المسميات لاسم واحد فإن جانب العهدية تفيد في هذا التخصيص أو التعريف ، والعهدية تكون بين طرفي الحديث ، فإن لم تكن العهدية متوافرة فإننا نضطر إلى استخدام طرق أخرى تخصصية كالإضافة أو النعت أو غيرهما .

وبنظرة النحاة المنطقية نجد أنهم يجعلون المعرفة نوعين :

أحدهما : مالا يقبل " أل " المؤثرة ولايقع موقع مايقبلها ، ويمثلون لذلك بزيد وعمرو ...

والنوع الثاني : مايقبل " أل " ولكنها غير مؤثرة للتعريف نحو حارث ، وعباس ، وضحاك ، فإن " أل " الداخلة عليها غير مؤثرة للتعريف لأنها معارف بالعملية ، وإنما دخلت عليها " أل " للمح الأصل بها ، وهو التتكير (١) .

(١) انظر : الأزهرى ، شرح التصريح : ١ - ٩٤ .



بنية التعريف ومقابله التنكير

تداول كتب النحاة عدة مصطلحات فى عرضها هذه القضية تنحصر فى :
التعريف والتنكير . المعرفة والنكرة .

يذكر ابن سيده : والصحيح أن الإنكار المصدر ، والنكر الاسم ، ويقال :
أنكرت الشيء وأنا أنكره إنكارا ونكرته مثله (١) ، وهو مفعول عند الخليل
بن أحمد ، ويجعل ماكان مكسور الكاف منها لغة (٢) .

ولكن ما شاع فى كتب النحو من مصطلحى " المعرفة والنكرة " يعلل لهما
النحاة بأن " المعرفة فى الأصل مصدر عرفت معرفة وعرفانا ، وهو من
المصادر التى وقعت موقع الأسماء ، فالمراد بالمعرفة الشيء المعروف
كالمراد بنسج اليمن أنه منسوج اليمن ، وكقوله تعالى : " هذا خلق الله ،
أى مخلوقه ، وكذلك النكرة بمعنى المنكور " (٤) .

فالنكرة والمعرفة : كما يرى النحاة - مصدران فى الأصل ثم نقلتا
وسمى بهما نوعان من الأسماء (٥) .

وقد يكون أصل النكرة اسم مصدر للفعل " نَكَرَ " مضعف الكاف ،
والمعرفة اسم مصدر " عَرَفَ " بتضعيف الراء ، ثم نقل كلّ منهما : الأول

(١) انظر : لسان العرب ، مادة : (نكر) .

(٢) العين : ٥ - ٣٥٥ مادة : نكر .

(٣) من الآية ١١ ، سورة لقمان .

(٤) ابن يعيش ، شرح المفصل : ٥ - ٨٥ .

(٥) زين الدين العليمى ، حاشيته على شرح التصريح للأزهري : ١ - ٩١ .



اسماً للاسم المنكر ، والثانى : اسماً للاسم المعرفة ، ويكونان حينئذ اسماً جنس ، وليساً علمين ، وإلا وجب منعهما من الصرف للعلمية ، والتأنيث اللفظي (١) .

ومن هذين المصطلحين - المعرفة والنكرة - كان مايدل على مجموعهما- المعارف والتكرات - ليطلقا على أنواع المعرفة وعلى مجموع النكرة ، وهما شائعان كذلك فى كتب النحو .

أما التعريف والتنكير فهما مصدران صريحان للفظين : "عَرَفَ ونَكَرَ" بتضعيف العين ، فهما على مثال : فَعَلَ (مضعف العين) ، وتكون فى هذه الحالة مفيدة للتعدية ، أى جعل الفعل محتاجاً إلى مفعولين بعد أن كان محتاجاً إلى واحد ، فالفعل (عَرَفَ) متعدّ إلى مفعول به ، ويعطى معنى المعرفة (مصدراً صريحاً) ، فلما ضعفت عين الفعل أصبح - فى هذه الدالة متعدياً لمفعولين ، حيث يكون "عَرَفَهُ الأمر" : أعلمه إياه ، وعَرَفَهُ بيته : أعلمه بمكانه ، وعَرَفَهُ به وسمه (٢) .

وبالتضعيف يصبح الفعل متعدياً إلى مفعولين ، مرة بلا واسطة فيكون بمعنى الإعلام ، وأخرى يتعدى إلى الأول بلا واسطة وإلى الثانى بواسطة حرف الجر (الباء) فيكون بمعنى الوسم والتعليم .

وبالمقارنه بين دلالات المصادر المستخدمة ومفهوم هذه القضية فإننا نرى أن المصدرين : التعريف والتنكير أكثر ملاءمة من غيرهما ، حيث

(١) ارجع إلى : الخضرى ، حاشيته على شرح ابن عقيل : ١ - ٦٣ / محمد محيى الدين ، هامش شرح ابن عقيل : ١ - ٨٦ .

(٢) لسان العرب : مادة (عرف) .



يكون معنى اللفظين " عرف ، ونكر " بدون تضعيف مع مصدريهما : المعرفة أو العرفان ومقابلهما ، ومعناهما مع مصدريهما بعد التضعيف التعدية إلى مفعولين : أولهما بلا واسطة ، والثاني بواسطة حرف الجر (الباء) ، وهنا نستذكر قول سيبويه السابق : عرّفته بهذه العلامة وأوضحته بها (١) ، فيتجه الفعلان ومصدرهما إلى إحداث العرفان أو المعرفة ومقابلهما بواسطة الأداة أو العلامة أو البنائية .

هذا من حيث عنوان الباب :

أما من حيث ما يقع تحت هذا الباب من أسماء فإنه يمكن لنا تسميتها بالمعرفات والمنكرات ، ومفردهما : معرّف ، ومنكّر ، أسماء مفعولين للفظين (عرّف ونكّر) مضعفى العين ، وهذان المصطلحان يتلاءمان مع (مصطلحي : التعريف والتنكير) .

أما ما يتردد في كتب النحاه من مصطلحي (المعرفة والنكرة) فيستخدمان مجازاً أو جوازاً للأسماء المعرفة والأسماء المنكرة ، فهما مصدران وقعا موقع الاسم .

وعليه فإن " النكرة والمعرفة اسما لنكّر وعرّف المشدد ومصدران للمخفف ، يقال : نكرت الرجل بالكسر ، ضد عرفته ، ثم جعل اسمي جنس للاسم المنكر والمعرف ، لاعلمين لهما ، كما قيل ، وإلا لمنعا من الصرف (٢) " .

(١) الكتاب : ١ - ٣٨ .

(٢) الخضرى : حاشيته على شرح ابن عقيل : ١ - ٦٣ .



أصلية النكرة

بحث النحاة العلاقة بين النكرة والمعرفة من حيث الوجود أو الأصل ، أيهما أسبق ؟ وهم - كعادتهم - لا يذكرون الرأي أو الاتجاه إلا بقريته بما يعلل له أو يبرهن عليه . من وجهة نظر الفريق منهم : وقد اتفقوا على أولية النكرة ، وأنها سابقة للمعرفة ، إلا أن تعليلهم لهذا قد تباين ، ورغم تباين هذا التعليل إلا أنه في كل اتجاهاته وتفسيراته يعود إلى ما ذكره سيبويه ، حيث يقول :

"واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة ، وهي أشد تمكناً ، لأن النكرة أول ، ثم يدخل عليها ما تعرّف به ، فمن ثم أكثر الكلام ينصرف في النكرة (١) ، كما يذكر في موضع آخر " لأن الأشياء إنما تكون نكرة ثم تُعرّف (٢) .

فاتخذ النحاة من بعض هذا القول تعليلاً لسبق النكرة للمعرفة ذلك على النحو التالي :

أولاً: عمومية النكرة:

يتخذ المبرد من عمومية الاسم - النكرة - أي : إطلاق الاسم النكرة على عموم الجنس سبباً إلى أصل النكرة ، فيذكر : "وأصل الأسماء النكرة، وذلك لأن الاسم المنكر هو الواقع على كل شيء من أمته لا يخص واحداً من الجنس دون سائره (٣) " .

(١) الكتاب : ١ - ٢٢ .

(٢) الكتاب : ٣ - ٢٤١ .

(٣) السابق : ٣ - ٢٤٢ .



فعدم تخصيص الاسم النكرة لواحد بعينه من بنى جنسه يجعلها أولاً.

ويشترك معه صاحب المفصل وشارحه حيث تكون النكرة لديهما سابقة ، لأنها اسم الجنس الذى لكل واحد منه مثل سائر أمته ، وضعه الواضع للمفصل بين الأجناس ، فلا تجد معرفة إلا وأصلها النكرة إلا اسم الله تعالى - لأنه لا شريك له - سبحانه وتعالى - .

فالتعريف ثان أوتى به للحاجة للحديث عن كل واحد من أشخاص ذلك الجنس (١) .

ثانياً: النقل المعنوي والزيادة الصرفية لإفادة التعريف:

أما الصيمرى فإنه يجعل النكرة سابقة للمعرفة بسببين (١) :

أ - كل معرفة فإنما هى منقولة من الأصل ، وهى عمومية المعنى ، إلى الوضع على واحد بعينه ، وهو تخصيص المعنى أى : التعريف على واحد بعينه ، وهو تخصيص المعنى أى : التعريف بالنكرة أصل للمعرفة .

ب - كل معرفة تعرف بعلامة لم تكن فى الأصل ، فالألف واللام زائدتان فى الاسم ، ويدل هذا لى أن النكرة أصل ، حيث تكون المعرفة بزيادة حرفية على ما يكون عليه بناء النكرة .

ثالثاً: الاستشهاد عمومية أصل الإنسان:

يتخذ ابن برهان العكبرى من مراحل نمو الإنسان جيناً دليلاً على أصلية النكرة ، حيث يذكر :

(١) شرح المفصل : ٥ - ٨٥ .

(٢) التبصرة والتذكرة : ١ - ٩٧ ، ٩٨ .



"وأما كون النكرة أمكن ، فلأنّ النكرة أول الأسماء؛ لأنك حين تكمل صورتك في الظلمات الثلاث ، تكون رجلا وإنسانا وابن آدم ثم تطرَى بعد ذلك الأعلام والصفات ، فصارت الأجناس بمنزلة المواد ، والأعلام والصفات بمنزلة الصور ، والمادة أمكن في الوجود من الصورة لأننا نتصور بقاء المادة إذا تصورنا انتفاء الصورة ، ولا يصح أن نتصور بقاء الصورة إذا فرضنا انتفاء المادة ، ولذلك إن جهلت علم رجل وصفته ، فلن تجهل جنسه (١) .

كما يتخذ ابن الخشاب من تطور نمو الإنسان وأصل وجوده قبل ولادته سبيلا إلى الاستشهاد بأن النكرة أصل ، فيقول :

" إنما كانت النكرة أصلاً في الأسماء والمعرفة فرعا لأنها الأسبق والمتقدمة على المعرفة ، ألا ترى أن الإنسان قبل أن يولد يسمى جنينا ، ثم يُولد فيقال له : ذكر أو أنثى ، ويقال له مع ذلك : إنسان ، ثم بعد ولادته وإطلاق هذا الاسم الشائع في جنسه من الذكور والإناث ، وهو إنسان تَطَرَأَ عليه الأعلام والكنى والألقاب ، فيقال : زيد أو عمرو ، وأبو على وأبو الحسن ، واسم إنسان مع ذلك لازم له متى جهل اسمه العَلَمَ أو كنيته أو لقبه ، فيقال : إنسان من شأنه كيت وكيت " (٢) .

وهو يعيد فكرة أصل النكرة إلى العمومية ، أو إطلاق الاسم النكرة على ماكان غير محدد أو معين ، وبعد أن يخص الشخص ويراد تعيينه فإننا نقابله بالاسم المعرفة .

(١) شرح اللع : ١ - ١١ .

(١) المرتجل : ٣١٢ .



ويجمع السيوطى الدلائل على سبق النكرة على المعرفة فى أربع :
" أحدها : أن مسمى النكرة أسبق فى الذهن من مسمى المعرفة بدليل
سريان التعريف على التنكير .

والثانى : أن التعريف يحتاج إلى قرينة من تعريف وضع أو آلة بخلاف
النكرة ، ولذلك كان التعريف فرعاً على التنكير .

والثالث : أن لفظ شئ ، ومعلوم يقع على المعرفة والنكرة ، فاندراج
المعرفة تحت عمومها دليل على أصالتها ، كأصالة العام بالنسبة إلى
الخاص ، فإن الإنسان مندرج تحت الحيوان لكونه نوعاً منه ، والجنس
أصل لأنواعه .

الرابع : أن فائدة التعريف تعيين المسمى عند الإخبار للسامع ،
والإخبار يتوقف على التركيب ، فيكون تعيين المسمى عند التركيب وقبل
التركيب لا إخبار ، فلا تعريف قبل التركيب (١) .

ويبدو أن النحاة وقفوا أمام قول سيبويه السابق ذكره بأن النكرة أول ،
ثم داروا حولها ، وأخذوا يبحثون عن علل وبراهين توضح هذا الاتجاه
وتؤيده ، والقضية فى حد ذاتها لا تخدم علم اللغة فى شئ ، وكان
مقصود سيبويه الربط بين النكرة والخفة وانصراف أكثرها فى الكلام ،
وهذا فى مجمل حديثه حول الأسماء والأفعال والتممكن منها وعدم التممكن
منها ... إلى غير ذلك .

فأراد سيبويه أن يوضح أن النكرة أول ثم يدخل عليها ما تعرف به .

(١) الأشباه والنظائر : ٢ - ٤٧ .



لكن علينا ألا ننسى أن هناك مجموعات اسمية لا تكون إلا معرفة بوضعها البنائي .

وإذا كانت قضية السبق بين النكرة والمعرفة لا تخدم علم اللغة فإن الجانب المعنوي فيها مهم في الدراسات اللغوية ، وهو جانب العمومية أو الشمولية للنكرة ، وجانب التخصيص أو التعيين للمعرفة ، وهما يحكمان كثيراً من القضايا التركيبية في الجملة العربية ، كما يتحكمان في جانب من الدلالة المستفادة من العلاقات بين مفردات في تركيب ماتجمع بين النكرة والمعرفة .

سبل التعريف

تندرج كل الأسماء في اللغة العربية من حيث تعيينها إلى : معارف ونكرات :
(المعرفات أو المعارف):

وهي ما يقصد بمدلولها تعييناً أو تخصيصاً أو تحديداً ، سواء أكان هذا التعيين تعييناً لشيء واحد ، أم تعييناً لمجموعة أشياء تشترك في صفة واحدة مقصودة ، ومراد بها الحديث ، ومن الأول : أحمد ، وفاطمة ، والرجل ... إلخ ، ومن الثاني : المحمدون ، والرجال ، والمؤمنون ... إلخ ، وإلى جانب ما قد يحمله الاسم الدال على مفرد في دالته من دلالة على الجماعة ، نحو : الإنسان في قوله تعالى «هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً» (١) . وهذه قد تكون :

(١) سورة الإنسان ، الآية الأولى .



أ - بلا أداة ، أو بالوضع اللغوى ، أو : بالأصل البنيوى : وهى الأسماء التى وضعت منذ بداية وضعها البنيوى لتدل على محدد أو معين ، نحو : الضمائر وأسماء الإشارة ، والأسماء الموصولة ، والأعلام دون النظر إلى لفظها ولكن ينظر إلى مدلولها وهو التعيين ، وما قد يضاف إلى أى من المجموعات الاسمية السابقة .

ب - بالأداة ، أو : باستخدام الوحدة الصرفية الدالة : وهى الأسماء التى تكون نكرة فى بداية وضعها اللغوى حيث يكون فى مدلولها عدم تعيين أو عدم تحديد ، وإنما وضع اللفظ ليعنى به أى عضو أو وحدة من أعضاء أو وحدات مدلوله ، ثم يحدد عضو واحد أو وحدة واحدة أو مجموعة من أى منهما باستخدام الوحدة الصرفية الدالة ، وهى فى لغتنا العربية (أل) .

" قال " تعرف الاسم فى قولك "القوم" والرجل " (١) ولا يُعرى منكور منها إذا أردت تعريفه" (٢) .

وكذلك يضاف إلى الاسم المعرف بالأداة ، فإنه يكتسب دلالة التعريف منه . ويلحق بها كذلك ما أصبح علماً ، فالاسم إن لم يكن علماً فإنه يكون نكرةً أو معرفة حسب وضعه البنيوى ، ولهذا فإن سيبويه يذكر ذلك بقوله :

فالنكرة تعرفه بالألف واللام والإضافة وبأن يكون علماً " (٣) .

(١) الكتاب : ٤ - ٢٢٦ .

(٢) المبرد : المقتضب : ١ - ٢١٣ .

(٣) الكتاب : ٣ - ٢٤٢ .



والاسم بنقله من النكرة وإطلاقه على معين يصبح علما ، ويكون معرفة .

وهذه غاية المقابلة بين النكرات والمعارف .

ولنلاحظ أن المقابلة بين النكرات والمعارف إنما تقع فى الأسماء التى تقبل أداة التعريف فقط ، فالأسماء التى توضع للدلالة على المعرفة منذ بداية وضعها البنىوى لا تنكّر ، ولاتقابلها منكرات ، فالضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة لاتقابل بنكرات ، أما يقال حول تنكير الأعلام بتوئينها فإنما هو نابع من كون ألفاظ الأعلام ليست - فى عامتها - موضوعة من بداية وضعها الصرفى للعلم ، فقد تكون منقولة أو مرتجلة كما هو ثابت فى دراسة العلم .

عندما يجعل النحاة المعرفة فرعاً للنكرة فإنهم يتخذون من حاجة المعرفة إلى قرينة لأداء مدلولها المعرفى وفهمه دليلاً على ذلك ، وما يحتاج فرع عن مالا يحتاج ، ويرى الدنوشرى أن هذا مشكل فى العلم ، لأنه يعين مسماه بلا قرينة (١) .

ولكننى أرى أن القرينة التى تجعل المدلولات معارف من دالاتها تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

أولها: قرينة لفظية: أو صرفية ، ويمكن أن نجعلها قرينة بالصيغة وهذه تتفرع إلى فرعين :

- أحدهما : الأسماء التى وضعت من بدايتها الصرفية دالة على المعرفة ، وهى : الضمائر ، وأسماء الإشارة ، والأسماء الموصولة .

(١) الأزهرى : شرح التصريح : ١ - ٩٤ .



فهذه المجموعات الاسمية قد اصطلح عليها في اللغة لتكون معارف ،
وهي معارف بقرائن مقترنة باستخدامها اللغوي .

فمثلاً : الضمير معرفة لأنه لا يستعمل لغويا إلا بعد ذكر اسم سابق عليه
يعود إليه .

وبذا يصبح الضمير دالا على مدلول معهود بين طرفي الحديث ، وهذه
قرينته في المعرفة ، فالاسم لا يضمّر إلا بعد أن يعرف (١) .

أما أسماء الإشارة فهي معارف بالعين والقلب (٢) .

والأسماء الموصولة معارف بصلتها - على الوجه الأرجح (٣) .

والآخر : أل (التعريفية) : أو ما يسميها النحاة بالموثرة للتعريف (٤) .

فهي وحدة صرفية موضوعة في اللغة العربية للترقية بين المعارف
والنكرات ، وسبقها للاسم يدل على معرفته ، وتجريد الاسم منها يدل على
تنكيهه مادام يقبلها .

(١) سيبويه ، الكتاب : ٢ - ٦ / المبرد ، المقتضب : ٤ - ٢٨٠ .

الصيمري ، التبصرة والتذكرة : ١ - ٩٥ / ابن أبي الربيع ، البسيط في
شرح جمل الزجاجي : ١ - ٣٠٣ .

(٢) ابن الخشاب ، المرتجل : ٣٠٣ / ابن يعيش ، شرح المفصل : ٣ - ١٢٦ .

(٣) ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي : ٢ - ١٣٥ - ١٣٦ / ابن عقيل ،
المساعد على شرح التسهيل : ١ - ٧٧ / الأزهرى ، شرح التصريح :
١ - ٩٤ .

(٤) الأزهرى ، شرح التصريح : ١ - ٩٤ .



ثانيها: قرينة معنوية:

وهذه تكون مصاحبة للأسماء التي تنقل من دلالتها على النكرة إلى دلالتها على المعرفة ، وذلك يجعلها أعلاماً : للأشخاص أو الحيوان ، أو المواضع والأماكن ، أو الأشياء ... أو غير ذلك من الموجودات .
وذلك نحو : محمد ، ومحمود ، وفضل ، وأسماء ، وبركة ... إلى غير ذلك .

ويدخل في هذه ما يكتسب التعريف من خلال العلمية وهو في تركيب إسنادي ، كتابي شرا ، وفتح الله ، وفتح الباب وغيرها .
أو في تركيب مزجي ، كما في : بعلبك ، وحضر موت ... وغيرها .
أو في تركيب إضافي ، كما في : نعمة الله ، وأسد الله . وغيرها .
كما أرى أن نجعل من هذه تلك الأسماء التي تكون أعلاماً ، وهي مبدوءة بأداة التعريف ، ذلك لأن الاسم لم يقصد تعريفه من خلال الأداة التي ألحقت به ، وإنما من خلال إطلاقه على معين .
ثالثها: قرينة تركيبية:

وهي للأسماء التي تكتسب المعرفة من خلال إضافتها إلى معرفة كأن يكون الاسم مضافاً إلى الضمير أو اسم الإشارة ، أو الاسم الموصول أو العلم .



أنواع المعرفة

يتفق النحاة على خمسة أقسام للمعرفة ، وهى : الضمان والأعلام ، وأسماء الإشارة ، والمعرف بالأداة ، وما أضيف إلى واحد مما سبق (١) .

لكننا نجد أن هناك ذكراً لقسمين آخرين للمعارف عند النحاة ، فيذكر الزمخشري الأسماء الموصولة من المعارف ، ويجعلها قسم أسماء الإشارة ، والقسمان يقعان تحت ما أسماه بالأسماء المبهمة (٢) . كما يذكر كثير من النحاة الأسماء الموصولة من أنواع المعارف (٣) . ويضيف كثير من النحاة المنادى المنكر المقصود إلى أنواع المعرفة (٤) . كما يجعل بعضهم (من وما) الاستفهاميتين من أنواع المعارف (٥) .

فيتم بذلك للمعرفة أقسام سبعة أو ثمانية ، لكننا فى هذا البحث نهتم بالضمان ، والأسماء الموصولة والأعلام وأسماء الإشارة ، وما يضاف إلى كل من هذه الأقسام من المعارف .

(١) ارجع إلى سيبويه ، الكتاب : ٢ - ٥ : ٨ / المبرد ، المقتضب ٤ - ٢٧٦ / ابن جنى اللمع : ١٨٧ / ابن مالك التسهيل : ٢١ / ابن يعيش : شرح المفصل : ٥ - ٨٦ / ملحة الاعراب : ٥ / الأزهرى : شرح التصريح : ١ - ٩٥ .

(٢) انظر : شرح المفصل : ٥ - ٨٥ .

(٣) ارجع إلى : التسهيل : ٢١ / شرح التصريح : ١ - ٩٥ .

(٤) انظر المواضع السابقة .

(٥) انظر : شرح التصريح : ١ - ٩٢ .



ويكون اهتمامنا أكثر بالمعرّف بالأداة ، لأنه الذى ينتقل بين النكرة والمعرفة عن طريق الوحدة الصرفية الدالة على التعريف ، فهو من بين الأقسام السابقة الذى يحتاج إلى وحدة صرفية لتعريفه ، وإن كان سائر الأقسام ينكر من طريق التنوين ، إلا أن الشيوخ فى استخدام التعريف من طريق الأداة .

المعرّف بالأداة

إن أداة التعريف فى اللغة هى التى تنقل الاسم من حال التنكير والعموم إلى حال التعريف والخصوص ، فهى وحدة صرفية Morphem تضام إلى الاسم لأداء دلالة خاصة ، وهى التعريف ، وعدم وجودها بالاسم يجعله فى حال تنكير .

والنكرة أشد تمكناً من المعرفة ، لأن الأشياء إنما تكون نكرة ثم تعرّف ، وبه فإنه يخرج المنكور إلى المعرفة (١) .

وكون أداة التعريف وحدة صرفية ذات أداء دلالى خاص بها ؛ وكونها تغير جهة دلالية من الجهات الدلالية للأسماء فإن هذا يجعلها ذات طبيعة دراسية لغوية خاصة ، فسائر الأسماء المعارف إنما هى معارف بوضعها البنىوى فى اللغة ، لكن أداة التعريف تدخل على الاسم فتغير جهته الدلالية .

(١) انظر : سيبويه ، الكتاب : ٣ - ٢٤١ ، ٢٤٢ / ابن برهان العكبرى ، شرح اللمع : ١ - ١١ .



أداة التعريف فى العربية

يختلف النحاة فيما بينهم فى نظرتهم إلى أصل أداة التعريف فى اللغة العربية ، وقد بدأ هذا الخلاف منذ أن كان تدوين النحو العربى ، وسار عليه النحاة من بعدهم مؤيدين أو معارضين .

ويتبلور الخلاف بين كل من الخليل وسيبويه فى أصل بناء أداة التعريف .

- أما الخليل - فقد عبر عنه سيبويه " فى قوله " : " وزعم الخليل أن الألف واللام اللتين يعرفون بهما حرف واحد كقد ، وأن ليت واحدة منهما منفصلة من الأخرى كأنفصال ألف الاستفهام فى قوله : " أريد؟ (١) . ومنه نلمس أن الخليل بن أحمد يجعل (أل) بكاملها حرف التعريف (٢) كما أنه كان يسميها (أل) كما يقال : " قد " ، فكان لايقول الألف واللام ، كما لايقال : القاف والذال (٣) ، فهى كلمة مركبة من الهمزة واللام جميعا كتركيب " هل ويل " (٤) .

فالمهمزة فى أل لدى الخليل همزة قطع ، وإنما تكون موصولة - أى تحذف فى الوصل - تخفيفاً لكثرة الاستعمال (٥) ، فعرف موضعه ، فحذف

(١) الكتاب : ٣ - ٣٢٤ / وانظر المبرد ، المقتضب : ١ - ٨٣ .

(٢) الرماني ، معانى الحروف : ٦٩ ، وانظر : شرح المقدمة : ٢٧١ .

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد : ١ - ١٩٥ / البغدادى ، الخزانة : ٧ - ١٩٨ .

(٤) ابن يعيش ، شرح المفصل : ٩ - ١٧ ، ١٨ .

(٥) معانى الحروف : ٦٩ / انظر : المنصف : ١ - ٦٥ شرح المفصل ٩ - ١٣٨ /

الخزانة : ٧ - ٢٠٥ .



همزته كما حذفوا : لم يك ولم أدر ، ولم أبل .

ويستدل لذلك بأنهم قد أثبتوا هذه الهمزة حيث تحذف همزات الوصل البتة ، وذلك نحو قول الله عز وجل : " آلهُ أذنَ لكم (١) " . وألذكرين حرم أم الأنثيين (٢) ، ونحو قولهم فى القسم أفأله ، ولا ها الله ذا ، ولم نر همزة الوصل ثبتت فى نحو هذا (٣) .

كما أنه يستدل لذلك بقطع الهمزة فى أنصاف الأبيات ، كما فى قول عبيد بن الأبرص .

ياخلى أربعا واستخيرا ال منزل الدراس عن أهل الحلال

مثل سحق البرد عفى بعدك ال قطر مغناه وتأويب الشمال

وهى قصيدة من سبعة عشر بيتاً (٣) والشطر الأول من جميع أبياتها ينتهى (بأل) باستثناء بيت واحد ويستدل بها على أن (أل) جميعها للتعريف ، حيث :

أ - لا يكون الوقوف على كلمة موضوعة على حرف واحد ، لأنها تكون محتملة للابتداء بها ، فإذا ابتدئ بها ووقف عليها اجتمع على الحرف الواحد الضدان .

ب - لا تفصل حروف المعانى الموضوع على حرف واحد عما دخلت عليه ، نحو ، لام الجر وبائه وكافه واللام المؤكدة ولام الأمر والقسم ،

(١) الأنعام : ١٤٤ .

(٢) الخزانة : ٧ - ١٩٩ ، وانظر شرح المفصل ٩ - ١٨ .

(٣) شرح المفصل ٩ - ١٧ المنصف : ١ - ٦٦ / الخزانة : ٧ - ١٩٨ . هامش

شرح الأشموني : ١ - ٢٤١ .



فهي لاتفصل عما تدخل عليه لالوقف ولا لغير ذلك (١).

ج - لو أن اللام وحدها للتعريف وهي ساكنة لما نوى معها الانفصال .
كما يذكر سيبويه استدلال الخليل على رأيه من هذا الجانب فى قوله :
"وقال الخليل : ومما يدل على أن (أل) مفصولة من (الرجل) ولم يبن
عليها ، وأن الألف واللام فيها بمنزلة (قد) ، قول الشاعر :

دع ذا وعَجَلْ ذا وألحقنا بَدَلْ بالشحم إنا قد ملئناه . بَجَلْ

قال : هى ها هنا كقول الرجل وهو يذكر مدى ، فيقول : قد فعل ،
ولايفعل مثل هذا علمناه بشيء مما كان من الحروف الموصولة (٢).

كما يوضح ذلك فى موضع آخر من كتابه ويفسره بقوله : " ألا ترى أن
الرجل إذا نسى فتذكر ولم يرد أن يقطع يقول : " ألى " كما يقول : قدى ،
ثم يقول : كان ، وكان ، ولايكون ذلك فى ابن ولا امرئ ، لأن الميم
ليست منفصلة ولا الباء (٣).

فالألف واللام منفصلان تماماً عما سبقاه من اسم انفصال "قد وسوف"،
ولو كانا غير ذلك لكانا بناء بنى عليه الاسم لايفارقه ، ولكنهما يؤديان
دلالة خاصة بهما ، فهما للتعريف ، يدخلان على الاسم ويخرجان (٤).

(١) انظر : هامش شرح الأشموني : ١ - ٢٤٣ .

(٢) الكتاب : ٣ - ٣٢٥ ، وانظر : المنصف : ١ - ٦٥ ، ٦٦ .

(٣) الكتاب : ٤ - ١٤٧ .

(٤) الكتاب : ٣ - ٣٢٥ ، وانظر : والمنصف : ١ - ٦٥ ، ٦٦ .



وينسب إلى الخليل بن أحمد في كتابه المسمى بالجمل في النحو المنسوب إليه أنه يذكر في أنواع اللام أنه من أنواعها لام التعريف .. ، وإذا قلت الرجل والمرأة والفرس صارت معارف بإدخال الألف واللام (١) .

وفي موضع آخر في أنواع الألف يذكر : "وأما ألف التعريف مثل قولك : النساء والمرأة والرجل والفرس ، وسمى ألف التعريف لأنك تدخله مع اللام في أول الاسم النكرة ، فيصير ذلك الاسم معرفة " (٢) .

فلم يتضح فيه مذهبه حيث فرّق بينهما ، ذلك إن صح نسبة الكتاب إليه .

- أما سيبويه فإنه يرى أن اللام وحدها للتعريف (٣) حيث يذكر في الهمزة قرينة لام التعريف : وتكون موصولة في الحرف الذي تعرف في قولك : القوم والرجل والناس ... (٤) . وقد نهج جُلُّ النحاة نهج سيبويه في اختياره اللام وحدها للتعريف (٥) ، وأخذوا يقدمون البراهين والدلائل التي تؤيد هذا الاتجاه ، وجعلوا منها (٦) :

- نفوذ حرف الجر إلى الاسم المعرف بأداة التعريف ، ويتخذون من هذا

(١) الجمل في النحو : ٢٦٢ .

(٢) السابق : ٢٤١ .

(٣) الكتاب : ٢ - ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ وانظر شرح المقدمة : ٢٧١ .

(٤) الكتاب : ٤ - ١٤٧ / وانظر : الإيضاح في شرح المفصل : ٢ - ٢٦٩ .

(٥) معاني الحروف : ٦٩ / المنصف : ١ - ٦٨ ، سر صناعة الإعراب ١ -

١٣٠ / شرح المفصل : ٩ - ١٨ .

(٦) ارجع إلى المواضع السابقة .



دليلا على شدة امتزاج حرف التعريف بالاسم الداخل عليه ، وبالتالي يدل هذا عندهم على قلة حروفه وضعفه عن استقلاله بنفسه ، فلو أنه كان على حرفين لما تجاوزه حرف الجر إلى ما بعده ، ولكن لأنه على حرف واحد فاشتد اتصاله بالاسم الذى عرفه .

- وهذا - كما يقولون - على غير ما عليه " قد وسوف " فاتصال الألف واللام بالاسم أشد من اتصال " قد وسوف " بالفعل .. لأن " قد " ، " وسوف " يجوز أن يفصل بينهما وبين الفعل للضرورة ، نحو قولهم : " قد زيدا رأيت " و " سوف زيدا أضرب " والألف واللام لا يجوز أن يفصل بينهما وبين الاسم المَعْرِفَ بهما (١) .

- كما يتخذون من معاقبة حرف التعريف للثنوين دليلا آخر على شدة اتصال حرف التعريف بما دخل عليه ، فكما أن الثنوين لا يجوز فصله عما لحق به ، فكذلك معاقبة حرف التعريف لا يجوز فصله عنه .

وإنما كان كذلك لأن حرف التعريف على حرف واحد فلو كان حرفين "كقد وهل" لما جاز الفصل به بين الجار والمجرور ، ولما كان شديد الاتصال بالاسم الذى دخل عليه .

- يجعلون أداة التعريف مثيلا لباء التصغير وألف جمع التكسير ، فى أن كلاً منهما يؤدي معنى فى الاسم لم يكن عليه قبل الدخول عليه .

فحرف التعريف يؤدي معنى التعريف الذى لم يكن فى الاسم قبل دخوله عليه ، فصار المَعْرِفَ كأنه غير ذلك المنكور وشيء سواه ، ولهذا أجازوا الجمع بين رجل والرجل ، وغلام والغلام قافيتين من غير استكراه ولا اعتقاد إبطاء ، فصار حرف التعريف للزومه المَعْرِفَ كأنه مبنى معه (١) .

(١) المنصف : ١ - ٦٨ ، وانظر : الخزانة : ٧ - ٢٠٠ .



كما يجمع بين رَجَلِكُمْ ورجيلكم ، وبين درهمكم ودراهمكم قافيتين .
وهم يجعلون اتصال لام المعرفة بالاسم اتصال بعض حروفه (٢) .

- يتخذ أصحاب هذا الاتجاه من الجانب الدلالي الذى يؤديه كل من أدوات التعريف ، ونقيضه التأكيد دليلا آخر على أن حرف التعريف حرف واحد .

فكل من الداليتين تناقض الأخرى ، حيث إن التأكيد مناقض للتعريف ، وأداة التأكيد التثوين ، وهو حرف واحد ، فكذاك يكون نقيضه التعريف بدلالة مبنية من حرف واحد (٣) ، ويقس ابن جنى بما بنت به العرب من كلمات لها دلالات متناقضة حيث يقول : "هم مما يجرون الشيء مجرى نقيضه ، كما يجرونه مجرى نظيره ، ألا تراهم قالوا : "طويل" فجاءوا به على وزن "قصير" ، وكذلك : قائم وقاعد ، ونهض وجلس ، وخفيف وثقيل ، وجروا "بكم" فى الخبر لأنها نقيضة "رَبُّ" ، ألا ترى أن "رَبُّ" للتقليل ، وكم للتكثير ، وقالوا كَثُرَ ما تقولنَّ ، فألحقوا النون ، لأنه نقيض قلما تقولنَّ ، وهذا ونحوه مطرد كثير فى كلامهم (٤) . ومن جانب آخر من التبدليل والبرهان ، وهو دحض حجج الفريق المتناقض ، والرد عليهم بتتبع دلائلهم وبراهينهم ، وردها بتخطئها أو إظهار عدم جدواها ليكون من ذلك دليل لآرائهم واتجاههم ، فيتتبع أصحاب هذا الرأى أصحاب الخليل فى حججهم ، ويردون عليهم من حيث :

(١) شرح المفصل : ٩ - ١٨ / وانظر : الخزانة : ٧ - ٢٠٠ .

(٢) شرح المفصل : ١٠ - ١٤١ .

(٣) معانى الحروف للزمانى : ٦٩ ، ٧٠ .

(٤) المنصف : ١ - ٩٦ .



- كون " أل " منفصلة عن الاسم الذى تدخل عليه لتعريفه ، وذلك بالوقوف عليها فى الشعر ، فإنهم يجعلون هذا مما لاجبة فيه ولا دليل ، لأن الهمزة لما لزمت اللام لسكونها وكثر اللفظ بها صارت كالجزة منها من جهة اللفظ لا المعنى ، وجرت مجرى ما هو على حرفين ، نحو هل ويل ، فجاز فصلها فى بعض المواضع لهذه العلة ، وقد جاء الفصل فى الشعر بين الكلمة وما هو منها ألبتة ، وجاءوا بتمامه فى المصراع الثانى نحو قول كثير :

يانفس أكلأ واضطجا عا نفس لست بخالدة

وإذا جاء ذلك فى نفس الكلام كان ذلك فيما جاء بمعنى أولى (٢) .

- وأما قطع الهمزة فى مثل قوله تعالى : " قل آلذكرين حرم أم الأنثيين (٢) .

وفى القسم نحو أفأالله ، ولاتالله ، فإنهم يحاولون دحض هذا الدليل بأنه إذا جاء قطع همزة الوصل التى لا خلاف بينهم فيها فى قول الشاعر :

ألا لا أرى اثنين أحسن شيمة على حدنان الدهر منى ومن جمل
وقول قيس بن الخطيم :

إذا جاوز الاثنين سر فإنه بنشر وتضييع الحديث قمين

(١) شرح المفصل : ٩ - ١٨ ، ١٩ ، ١٧٠ / وانظر : الكتاب ٢ - ٦٤ / المنصف : ١ - ٦٥ ، ٦٦ .

(٢) سورة الأنعام : ١٤٣ .



حيث قطعت همزة "اثنين" فى البيتين وهى همزة وصل (١)، فإنه يجوز قطع الهمزة التى فى أداة التعريف ، وقد اختلف فى أمرها بين الوصل والقطع (٢).

- أما من حيث مجيئ الهمزة قبل اللام فإنما يجاء بها - فى رأى أصحاب اللام - للتوصل بها إلى نطق الساكن ، وهو اللام الساكنة التى تؤدى معنى التعريف بمفردها دون الهمزة ، وكأن الهمزة لديهم جىء بها على غرار همزة : ابن وابنة واثنين واثنين ... وكذلك همزة استخراج ، واقتتل ، وكلها همزات وصل تزداد فى أول الكلمة اسماً أو فعلاً أو حرفاً للنطق بالساكن ، حيث لاتبدأ اللغة العربية بساكن (٣).

وتبدأ محاورة أخرى حول قولهم فى التخفيف " أَلْحَمَرُ " حيث جاءوا بالهمزة مع تحرك اللام ، فلماذا يُنكر دخول الهمزة لغير سكون اللام ؟

يفصل ابن جنى القول فى الرد على ذلك فى قوله : "إنما جاز هذا الاجتماع أشياء : منها أن اللام أصلها السكون ، وإنما تحركت لفتحة الهمزة فى التخفيف ، والأصل التحقيق والسكون ، وإنما الحركة عارضة .

ومنها : أن هذه الهمزة قبل اللام قد اضطروا إلى إثباتها فى بعض المواضع فى قولهم : آرجل قال ذلك ؟ إذا استفهمت لنلا يلتبس الخير بالاستفهام .

(١) المصنف : ١ - ٥٩ .

(٢) شرح المفصل : ٩ - ١٩ .

(٣) سر صناعة الإعراب : ١ - ١٣٠ شرح المفصل : ٩ - ١٧ / المساعد على

تسهيل الفوائد : ١ - ١٩٦ .



ومنها : أنها مفتوحة وسائر همزات الوصل غيرها مكسورة أو مضمومة فأشبهت من هنا همزة القطع ، نحو : أحمد ، وأفكل فلما اجتمعت فيها هذه الأشياء شابهت الأصل فأقرت مع تحريك مابعدهما فى قولهم : " الْحَمْرُ " (١) .

ويتخذ ابن جنى كذلك من جواز قولهم : " إسل زيدا " حيث أقرأوا الهمزة مع تحريك السين للتخفيف ، لأن الحركة غير لازمة وإن كانت الهمزة لم تثبت فى أوله فى غير هذا الموضوع ثبات همزة حرف التعريف ، فقولهم : " أَلَحْمَرُّ " أسوغ لما ذكر .

كما يتخذ من قولهم كذلك " لَحْمَرُّ " بلا همزة قبل اللام حجة لدخولها لسكون مابعدهما ، حيث حذفت لتحرك مابعدهما ، فإذا احتجَّ بالقول الأول لثبات الهمزة ، فإنه فى نفس الوقت يحتج بالقول الثانى لحذفها ، وفى كلتا الحالتين حركت اللام التى تليها .

أما ردُّهم على فتح هذه الهمزة ، وسائر همزات الوصل مكسورة ، فهو للترقية بينها وبين الهمزات الداخلة على الأسماء والأفعال ، فهذه الهمزة هى همزة الوصل الوحيدة التى دخلت على حرف ، حيث لم تدخل همزة الوصل على حروف أخرى غير حرف التعريف (٢) .

واستطراداً لهذه الفكرة يعللون لكون لام التعريف يختار لها السكون بأن الساكن يكون أبلغ فى الاتصال بما سبقه من اسم ، حيث يكون الساكن

(١) المنصف : ١ - ٧٠ / انظر / شرح الشافية : ٣ - ٥١ .

(٢) السابق .



أضعف من المتحرك (١) ، وهذا يدل من جانب آخر على شدة اتصال حرف التعريف بما دخل عليه .

الخلافاً في همزة الوصل:

وإذا كان أصحاب همزة القطع متفقين حول ذلك ، فإن هناك خلافاً قائماً حول همزة الوصل ، ويبدو هذا الخلاف في اتجاهين :

أولهما : احتساب أداة التعريف " أل " بكمالها ، لكن الهمزة فيها همزة وصل معتد بها في الوضع ، كهمزة الوصل في أول الأفعال ، نحو : اجتمع ، واستمال وغيرهما ، فكما لا يُعد أولهما رباعياً ولا ثانيهما خماسياً ، بل أولهما خماسي وثانيهما سداسي ، حيث اعتدَّ بالهمزة في أثناء بناء الفعل وإن كانت همزة وصل زائد فكذلك همزة " أل " بالرغم من أنها موصولة إلا أنها معتد بها حال بناء أداة التعريف ، وعلى هذا فإن أداة التعريف " أل " والهمزة وصل .

ويُنسب هذا المذهب إلى سيبويه ، ونسب أبو الحجاج ابن معرّوز القيسي إلى الخليل - أيضاً - (٢) .

ففي قولهم : قام القوم ، يُقال : حذفتم همزة الوصل لتحرك ما قبلها ، حيث يعتد بهمزة الوصل في أثناء صوغ أداة التعريف (أل) .

ومما سبق نلمس أن كلا من الخليل وسيبويه لا يعد حرف التعريف ثنائياً في بنيته ، والخلاف القائم بينهما حول أصلية الهمزة وقد جعل

(١) شرح المفصل : ٩ - ١٩ .

(٢) انظر : المساعد على تسهيل الفوائد : ١ - ١٩٦ .



سيبويه " أل " لتعريف فى باب عدة ما يكون عليه الكلام (١) .

ويوافق ابن مالك ما ذهب إليه الخليل حيث يذكر : وليست الهمزة زائدة خلافاً لسيبويه (٢) .

ثانيهما : احتساب أداة التعريف اللام وحدها والهمزة وصل جي بها للنطق بالساكن ، وهو لام التعريف الساكنة ، وعلى هذا فإن الهمزة لم ترع فى حال بناء حرف التعريف ، لكنه لما بنى ساكنًا ليكون شديد الاتصال بالاسم الذى يدخل عليه لتعريفه ، وابتدئ به لزم سبقه بهمزة وصل ليتوصل بها إلى النطق بالساكن .

ونسب هذا الاتجاه إلى المتأخرين ، وبذلك فإنه فى قولهم : قام القوم ، لانقول حذف الهمزة لتحرك ما قبلها ، لأنه لم يكن ثم همزة فلم يؤت بها لعدم الحاجة إليها لتحرك ما قبل اللام (٣) . ويرد ابن مالك هذا الرأى حيث يذكر فى باب المعرف بالأداة وهى أل لا اللام وحدها وفاقاً للخليل وسيبويه (٤) .

الهمزة بمفردها:

يذكر الرضى فى شرحه للكافية : " وذكر المبرد فى كتاب (الشافى) أن حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها ، وإنما ضم اللام إليها لتلا يشتهب التعريف بالاستفهام " (٤) .

(١) الكتاب : ٤ - ٢٢٦ .

(٢) التسهيل : ٤٢ / وانظر : المساعد على تسهيل الفوائد : ١ - ١٩٥ .

(٣) التسهيل : ٤٢ .

(٤) شرح الكافية : ٢ - ١٢٢ ، ١٢٣ .



ويذكر السيوطي العبارة ذاتها في أشباهه (١). كما أن الأزهرى يأخذ على صاحب التصريح أنه أسقط مذهباً رابعاً فيما اتجه إليه النحاة في أصل أداة التعريف ، فإلى جانب كون أداة التعريف (أل) والألف أصل ، أو الألف زائدة ، أو كونها اللام وحدها ، يذكر أن المعرف الهمزة وحدها ، واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام ، وينسبه إلى المبرد كذلك (٢) .

ونقرأ لدى المبرد في مقتضبه : " ومن ألفات الوصل الألف التي تلحق مع اللام للتعريف وإنما زيدت على اللام ، لأن اللام منفصلة مما بعدها فجعلت معها اسماً واحداً بمنزلة (قد) " (٣) .

وقد ذكر مثل ذلك في موضع آخر (٤) ، مما يدل على أنه يجعل الألف هي الملحقة بأداة التعريف لديه وهي اللام .

فتح الهمزة :

يذكر ابن جنى تعليلاً لفتح الهمزة التي تصاحب لام التعريف عند من يختار اللام وحدها للتعريف - ومنهم ابن جنى - " ذلك لأن اللام حرف فجعلوا حركة الهمزة معها فتحة لتخالف حركتها في الأسماء والأفعال " (٥) .

(١) الأشباه والنظائر في النحو : ٣ - ٧٢ .

(٢) شرح التصريح : ٢ - ٣٧٨ .

(٣) المقتضب : ٢ - ٣٧٨ .

(٤) السابق : ١ - ٨٣ .

(٥) سر صناعة الإعراب : ١ - ١٣١ .



وكان قد ذكر أن همزة الوصل أبدأً في الأسماء والأفعال مكسورة إلا ما كان من أيمن في القسم ، وهي اسم ، من قبل أن هذا اسم غير متمكن ولا يستعمل إلا في القسم وحده ، فلما ضارع الحرف بقلة تمكنه ، فتح تشبيهاً بالهمزة اللاحقة لحرف التعريف ، ولذلك فإنهم قد تلاعبوا به وأضعفوه ، فقالوا مرة : أيمنُ الله ، ومرة أيْمُ الله ، ومرة إيمُ الله ، ومرة مِ الله ، ومرة مُ الله ، وقالوا : منُ ربي ، ومنِ ربي ، وقد حكى يونس بالكسر : إيمُ الله (١) .

وتكون أداة التعريف على هذا الرأي هي الحرف الوحيد في اللغة العربية الذي زيد فيه همزة الوصل .

أم :

وقد تخلف أداة التعريف " أل " الأداة " أم " ومنه قوله (ﷺ) : ليس من امبرٍ أمصيام في " أمسفر " ، وقيل هي لغة بعض العرب (٢) ، يمانية (٣) طائية (٤) ، ويقال : إن النمر بن تولب لم يرو عن النبي عليه السلام إلا هذا الحديث وذلك شاذ قليل لا يقاس عليه (٥) .

ولكن " أم " تذكر في كتب النحاة في قول بجير بن غنمة أحد بني

(١) ينظر سر صناعة الإعراب : ١ - ١٣٠ ، ١٣٢ .

(٢) انظر : نصب الراية لأحاديث النهاية : ٢ - ٤٦١ .

(٣) شرح المفصل : ٩ - ٢٠ .

(٤) شرح المفصل : ١ - ٢٤ .

(٥) شرح المفصل : ٩ - ٢٠ .



بولان فى قوله : يرمى ورائى بأمسهم وأمسلمة حيث يريد : السهم والسلمة ، فأبدل من لام حرف التعريف ميماً .

ويبدو أن هذا الاستخدام اللغوى لحرف التعريف كان شائعاً فى لغة عربية ، حيث نجد أن هذا الشاعر يذكر له صدر بيت - سواء أكان صدرا لهذا العجز أم للبيت الذى يسبقه ، (١) يقول فيه :

ذاك خليلى وذو يعاتبنى .

حيث استخدم " ذو " بمعنى " الذى " وهو استخدام طائى يتوافق مع نسبة هذه اللغة فى حرف التعريف إليهم .

ويذكر أحد الباحثين المحدثين أن " أل " هى السائدة فى اليمن ولا تزال مناطق عديدة - يذكرها - تستعمل (إم) ، ومنهم من يقلب اللام الشمسية نوناً (٢) .

الاسم الموصول وأداة التعريف

الأسماء الموصولة معارف ، وللنحاة فى علة تعريفها مذهبان :

أولهما : فمنهم من يرى أنها تعرفت بالعهد الذى فى الصلة ، ويمكن لنا أن نستنتج ذلك من قول المبرد : " واعلم أن الصلة موضحة للاسم فلذلك كانت فى هذه الأسماء المبهمة ، وماشكلها فى المعنى " (٣) .

(١) انظر : هامش شرح المفصل : ٩ - ٢٠ .

(٢) انظر : أحمد حسين شرف الدين ، لهجات اليمن قديماً وحديثاً ٦٤ ، ٦٥ .

(٣) المقتضب : ٣ - ١٩٧ .



كما أن ابن الخشاب يختار هذا الاتجاه لتعريف الأسماء الموصولة حيث يقول : " ألا ترى أن هذه الأسماء لاتخص مسمي دون مسمي ، فهذا إبهامها ، وأنها معارف بصلاتها ، بدليل امتناع علامة النكرة من الدخول عليها ، وهى (رب) ووصفها بالمعارف دون النكرات إذا قلت : مررت بالذى فى الدار الظريف ، فقد استبان أنها مبهمة وأنها معارف ، وتعرفها بصلاتها لاغير " (١) .

ولكن من النحاة من يرد ذلك بأن الصلة كالجزم من الموصول وجزء الشئ لايعرفه (٢) .

والآخر : ومنهم من يذهب إلى أنها معرفة بالألف واللام ، وفى اختيار ابن عصفور لهذا الاتجاه من تعليل تعريف الأسماء الموصولة يعرض ذلك فى تفصيل مناقشا الرأى السابق .

واستدل الفارسى على أنها تعرفت بالعهد الذى فى الصلة ولم تتعرف بالألف واللام بأنه من الموصولات مالميس فيه ألف ولام نحو : من ، وما . واستدل الأخفش على أنها تعرفت بالألف واللام بأن التعريف لم يثبت إلا بالألف واللام ، أو بالإضافة ، ولم يثبت بغير هذين الشينين تعريف . وأما قوله : إن من الموصولات مالميس فيه ألف ولام مثل : من وما ، فهى عندنا فى معنى مافيه الألف واللام ، مثل "سحر" إذا أردت به اليوم بعينه ، ألا ترى أنه معرفة بدليل امتناعه من الصرف وليس فيه الألف واللام ، إلا أنه معدول عنهما .

(١) المرتجل : ٣٠٦ .

(٢) انظر : حاشية الأمير على شرح التصريح : ١ - ٩٤ .



فإن قال أبو على : إن من الموصولات ما هو مضاعف ، ولا يتصور أن يكون تعريفه بالألف واللام ، ولابنية الألف واللام ، لأنه لا يجمع بينهما وبين الإضافة ، فلا حجة له في ذلك ، لأن هذه الموصولات ما فيه الألف واللام منها فهي معرفة ، وماليس فيه الألف واللام فهي على نيتها ، وما هو مضاف فإنه يعرف بالإضافة ولا يراعى التعريف من هذين الطريقين ، لأنه لم يثبت التعريف منهما ، فثبت أنها تعرفت بالألف واللام فهو من جنسه (١) .

ومنهم من يرد على اتجاه تعليل تعريف الأسماء الموصولة بالألف واللام بأنه ليست الألف واللام في الذى والتى وفروعها بمعرفة ، بل زائدة زيادة لازمة عندهم ، وذلك لإصلاح اللفظ ، إذا كانت أوصافاً في الأصل للمعارف ، ثم غلبت (٢) .

ويستدلون على زيادتها بما مرين :

أولهما : أن وجودها في الأسماء الموصولة زيادة لازمة ، أما لام التعريف في الأسماء العامة فليست لازمة بل يجوز تركها وإسقاطها .

ثانيهما : نجد أن بعض الأسماء الموصولة خالية من الألف واللام وهي معرفة كذلك ، وهي : من وما وأى .

ويعلل النحاة العرب لوجود الألف واللام في مثل هذه الأسماء الموصولة

(١) شرح جمل الزجاجة لابن عصفور : ٢ - ١٣٥ ، ١٣٦ / وانظر ابن عقيل المساعد على شرح التسهيل : ١ - ٧٧ / الأزهرى : شرح التصريح : ١ - ٩٥ .

(٢) ينظر ابن الخشاب : المرتجل : ٣٠٦ .



ليتطابق اللفظ والمعنى فيه ضرب من إصلاح اللفظ ، حيث أرادوا بجملة الصلة التي تلى الاسم الموصول صفة للاسم المعرفة السابق له فى القول مثل : الرجل الذى أتانا مكروم ، ولما كانت الجمل نكرات ولايجوز وصف المعرفة بالنكرة ، كما يجوز إدخال لام التعريف على الجملة لأنها خاصة بالأسماء دون الجملة ، فالجملة اسمية وفعلية ، فجعلوا الجملة التي كانت صفة للنكرة صفة للذى ، وهى صفة لفظية ، لكن الموصوف المعنوى الحقيقى المقصود هو الاسم المذكور قبل الاسم الموصول وهو - أى الاسم الموصول - صفة لهذا الاسم ، فيكون الاسم الموصول صفة فى اللفظ والغرض الجملة .

كما جيئ بأى متوصلين بها إلى نداء مافيه الألف واللام فى قولنا : بأيها الإنسان .. حيث يجمع بين أداة النداء والاسم المعرف بالألف واللام ، فالمقصود نداء " الإنسان " " وأى " وصلة .

وكما جيئ بذى التي هى بمعنى صاحب للتوصل إلى وصل الأسماء بالأجناس فى قولنا : "رجل ذو مال " .. إلا أن لفظ الذى قبل دخول الألف واللام لم يكن على صيغة أوصاف المعارف فزادوا فيها الألف واللام ليحصل لهم بذلك لفظ المعرفة .

وأيا كان الاتجاه الذى يعلل لتعريف الأسماء الموصولة ، فهى معارف ، وبعضها يجمع بين الألف واللام وجملة الصلة ، والآخر فيه الصلة دائما ، وإن لم تكن فيه الألف واللام (١) .

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل : ٣ - ١٤٠ ، ١٤١ .



دلالة أداة التعريف فى التراث النحوى

يذكر النحاة عدة اتجاهات لدلالة أداة التعريف ، وهم فى ذكرهم لها يجعلونها أنواعا أو أقساما ، وأرى أنها جهات دلالية لأداة التعريف ، لأن الأنواع أو الأقسام إنما هى فصل - ولو إلى حد ما - بين أداة التعريف والأخرى فى مواضعها المتعددة .

وقد ذكروا لها الجهات الدلالية الآتية (١) :

- أن تكون لتعريف عهد وجودى ، وهى التى عهد مصحوبها بحضوره الحى ، كقولك : لمن سدد سهما : القرطاس ، وقدم الرجل ... أو بحضوره علما كقوله تعالى : " إذ هما فى الغار " (٢) وقوله تعالى : " أن جاءه الأعمى " (٣) .

- لتعريف عهد ذكرى ، وهى التى عهد مصحوبها بتقدم ذكره ، نحو : جاءنى رجل فأكرمت الرجل ، ومنه قوله تعالى : " كما أرسلنا إلى فرعون رسولا ، فعصى فرعون الرسول " (٤) .

(١) ارجع الى : التبصرة والتذكرة للصيمرى : ١ - ٩٦ / الملقى ، رصف المبانى : ١٥٨ وما بعدها / المرادى ، الجنى الدانى : ١٩٢ وما بعدها / ابن هشام ، مغنى اللبيب : ١ - ٤٩ وما بعدها / السيوطى ، الأشباه والنظائر فى النحو : ٢ - ٥٨ .

(٢) التوبة : من ٤١ .

(٣) عبس : ٣ .

(٤) المزمّل : ١٥ ، ١٦ .



- لتعريف عهد ذهنى ، كأن يقال : أكلت الخبز ، وشربت الماء ، ودخلت السوق ، وليس المراد منها الجنس ، ولا العهد ، ولكنه معين فى الذهن .

- لتعريف الحضور ، كقولك : هذا الرجل .. ، وهذه الفتاة .. ويا أيها الرجل ، ومن نحو : الساعة والوقت ، إذا أريد به الحاضر .

- لتعريف الجنس : نحو قولهم : الرجل خير من المرأة ، وقوله تعالى : هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً (١) .

- للدلالة على الكمال : وهى التى ترد لشمول خصائص الجنس على سبيل المبالغة ، نحو : أنت الرجل علما ، أى : الكامل فى هذه الصفة .

- لتعريف الحقيقة ، نحو : قوله تعالى : " وجعلنا من الماء كل شىء حى " (٢) ويقال لها : لتعريف صفة الشىء ، أو ماهية الشىء . ويرجع النحاة الأقسام السابقة إلى " أل " العهدية أو إلى الجنسية .

- منهم من يجعل " أل " فى نحو : البيت ، " للكعبة " ، والمدينة " لطيبة " ، للغلبة ، وهى للعهد لكن مصحوبها لماً غلبَ على بعض ماله معناه صار علماً بالغلبة ، وصارت " أل " لازمة له ، وسلبت التعريف ، ولا تحذف منه إلا فى نداء ، أو إضافة أو نادر من الكلام (٣) .

- أن تكون للدلالة على لمح الصفة ، كما هى فى : الحارث والعباسى ،

(١) الإنسان : الآية الأولى .

(٢) الأنبياء : من ٣٠ .

(٣) الجنى الدانى : ١٩٦ .

وحقيقة هذه أنها حرف زائد للتثنية على أن أصل ألفاظ هذه الأعلام إنما هو الصفة .

- أن تكون تحسينية ، كما هي فى : الذى ، والتى وفروعها ، وقد يجعلونها - حينئذ - زائد زيادة لازمة ، لأن الألف واللام ضرورة فى بنية الكلام ، وتعريفها بغيرهما ، حيث يكون العهد الذى فى صلاتها .

- أن تكون زائدة زيادة غير لازمة ، كما فى الأعلام من نحو : الحسن وإما فى نادر الكلام كقول العرب : الخمسة العشر الدرهم ، وإما للضرورة .

- أن تكون عوضاً من تعريف الإضافة ، نحو : مررت بالرجل الحسن الوجه .

- أن تكون عوضاً من الضمير ، وهذا ما قال به الكوفيون ، ويجعلونه فى قوله تعالى : " جنات عدن مفتحة لهم الأبواب " (١) ، أى أبوابها ، وقوله تعالى : " فإن الجنة هى المأوى " (٢) أى : مأواه ، أما البصريون فيرون أن الضمير محذوف ، والتقدير : مفتحة لهم الأبواب منها ، أولها ، وهى المأوى له (٣) .

- أن تكون بمعنى الذى ، وهى الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول .

- ومنهم من يجعلها فى لفظ الجلالة تعالى للتعظيم والتفخيم . ويجعلون أقوى مراتب التعريف بالأداة ماكان للحضور ، ثم العهد ، ثم الجنس (٤) .

(١) سورة ص : ٥٠ .

(٢) النازعات : ٤١ .

(٣) انظر : المرادى ، الجنى الدانى : ١٩٨ ، ١٩٩ .

(٤) السيوطى : الأشباة والنظائر من النحو : ٢ - ٥٩ .



أحكام استعمال أداة التعريف

لاستعمال أداة التعريف فى اللغة العربية أحكام ، اهتم النحاة العرب بما خص منها التركيب فى مجال دراساتهم للنحو ، لكن يمكن أن يستنتج أحكام أخرى تختص بالمجال الدلالى المرتبط بالتركيب .
ذلك على النحو التالى :

وجوب حذف أداة التعريف

يجب أن تحذف أداة التعريف من الكلمة العربية أثناء التركيب فى موضعين :

أولهما : مع أداة النداء . ويستثنى من ذلك موضعان :

أ - لفظ الجلالة (الله) تعالى . فيقال : يا الله ارحمنا وانصرنا .

ب - مع الجملة المسمى بها . فيقال : يا الكاتب درسه أنت مجد . يا اللاعب الكرة أنت ماهر .

والآخر : الجزء الأول من الإضافة ، حيث لا تجتمع أداة التعريف فى الجزء الأول . ويستثنى من ذلك مواضع يشترط فى كل منها شرطان ، أحدهما يجب أن يتوافر فيها جميعاً ، وهو أن يكون الجزء الأول صفة مشتقة عاملة فيما بعدها . والآخر واحد من :

١ - أن يكون الجزء الأول مثنى .



- ٢ - أن يكون الجزء الأول جمع مذكر سالما .
- ٣ - أن يكون الجزء الثانى معرفة بالأداة .
- ٤ - أن يكون الجزء الثانى مضافا إلى معرفة بالأداة .
- ٥ - أن يكون الجزء الثانى مضافا إلى ضمير يعود على اسم سابق ، أو مضافا إلى ما فيه ضمير .

وجوب إثبات أداة التعريف

يجب أن تثبت أداة التعريف فى الكلمة العربية فى موضعين أحدهما :

- فاعل " نعم ، بنس " . حيث إنه يجب أن يكون واحد من :

- المعرفة بالأداة .

- المضاف إلى معرفة بالأداة .

- الضمير المميز بنكرة .

- (ما) .

والآخر : الاسم النعت للمنادى (أى) ، ونعت اسم الإشارة ، نحو : أيها

المواطنون هذا المواطن .

ومن أحكام استخدامها فى التركيب أنها تذكر فى المواضع التالية :

أولا: مع الأسماء التى تدل على واحد أبدا ، إن قصدت بذاتها فى

التركيب ، نحو : الأرض ، السماء ، البحر ، الطقس ، القطب المتجمد



الشمالي ... فيقال : الأرض كروية الشكل السماء صافية ، الطقس معتدل . لكنه إن قصد بها جزء منها فإنها يمكن أن تنكر نحو : احتلت إسرائيل أرضاً عربية .

ثانياً: مع الأسماء التي أصبحت معرفة بذكرها في الحديث أولاً ، كما هو قوله تعالى : " مثل نوره كمشكاة فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاج كإنها كوكب درى " (١) .

فالأسماء النكرة يكتسب التعريف من خلال تداول ذكره بين المتحدث والمستمع .

ثالثاً: مع الأسماء العامة إذا أريد بها شخص محدد بوظيفته أو مهنته أو غير ذلك . مثال ذلك : قال السكرتير : الطبيب فى الخارج . جاء النجار أو القين .

رابعاً مع الأسماء المتبوعة بالأسماء الموصول . نحو : الرجل الذى ... ، المواطنون الذين ...

خامساً: مع اسم يصبح واحداً بمحلته وخصوصيته فى مكان ما . نحو: هى فى الحديقة ، أرسل إلى الطبيب ، مرر الكرة . والمقصود بالأسماء المعرفة : حديقة المنزل ، أو حديقة الحى ، وطبيب الأسرة ، والكرة التى فى الملعب .

ومن ذلك : المدرسة ، السوق ، الكلية ، الكنيسة المستشفى ، السجن ، العمل ، البحر ...

(١) النور ٣٥ .



سادساً: مع الأسماء التى تكون مختصة أو معينة وقت الحديث ، أو تبادلها بين طرفيه ، وهو ما يسمى بالمعهود الذهنى . كأن يقال : فإذا أغلق الباب ... ولما جاء الرجل ... (أى هذا الرجل المذكور فى الكلام) .

سابعاً: مع الأسماء الدالة على الجنس (أى : شمولية الجنس) كما فى قوله تعالى : " والعصر إن الإنسان لفى خسر إلا الذين آمنوا" (١) . وفى الحديث الشريف : " المؤمن القوى خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف وفى كل خير " . وكأن يقال : الأسد حيوان قوى .

ثامناً: تذكر أداة التعريف كذلك مع : أسماء البحار : البحر الأبيض . أسماء الأنهار : النيل - الميسيبى . أسماء المحيطات : المحيط المتجمد الشمالى ، المحيط الهندى .

الأسماء الدالة على الجمع من البلدان (التى يتكون اسمها من مثل كلمات : الاتحاد ، الولايات إلخ) . نحو : الولايات المتحدة الأمريكية - الاتحاد السوفيتى .

تاسعاً: مع الأعلام المكونة من الاسم والصفة . نحو : الشاطئ الذهبى - السكة الجديدة - المحطة القديمة .

عاشراً: مع الأسماء الدالة على جهة من الشيء ما إذا فصل بينهما بحرف الجر . فيقال : شمال بريطانيا ، والشمال من بريطانيا ، وجنوب مصر ، والجنوب من مصر ، ويمين القاعة ، وفى اليمين من القاعة .

حادى عشر: أسماء الجهات قد تستخدم اسم ذات فتعرف بالأداة . نحو : أنا ذاهب إلى الشمال ، أى : إلى منطقة الشمال ، فهى منطقة محددة

(١) سورة العصر ١ - ٣ .



بالنسبة إلى الوطن أو المدينة أو القرية . وقد تستخدم ظرفا فلا تعرف بالأداة . حيث يقال : أنا ذاهب شمالا ، أى شمال المكان الذى يقف فيه المتحدث ، وقد يكون فى المنطقة التى تسمى بالوسطى ، أو الجنوبية ، أو الشمالية ، أو غير ذلك .

ثانى عشر : مع الأسماء الأبدال من الأعلام ، وهى تدل على المهنة .
نحو : محمد الشاعر ، حسن الطالب .

ثالث عشر : مع المصادر الصريحة التى تقع فى بداية الجملة والتى يخبر عنها . نحو : الحق أنك ...، العجب أنه .

رابع عشر : مع الاسم الذى يدل على عضو فى مجموعة معينة ، وقد حدد مع مجموعته من خلال الصفة . نحو : يجد البائع الصغير قسوة الحياة متزايدة . فإذا انتقل التركيب إلى الجمع فإن الأداة تلزم ، حيث الدلالة على الشمولية ، فيقال : يجد البائعون الصغار ... فإذا خولف - حينئذ - فى الرتبة بين الموصوف والصفة ، فإنه يكون تركيبا إضافيا ، وتثبت أداة التركيب مع الجزء الثانى طبقا لقواعد التركيب الإضافى ، فيقال : يجد صغار البائعين ... فإذا فصل بين جزأى الإضافة فإن الأداة تثبت فيهما ، فيقال : الصغار من البائعين .

خامس عشر : مع اسم لغة ما حين التعبير عنها . فيقال : اللغة العربية لغة القرآن الكريم .

سادس عشر : مع الأشياء والمستلزمات المستخدمة فى حياة الإنسان الخاصة به ، كأن يقال : هات المزمار ، أطفئ المصباح - السرير ... إلخ .



سابع عشر: مع الأعلام المثناة والمجموعة إذا أريد بها الشمول ، نحو: المحمدان ، المحمدون . أو إذا أريد تحديد أحد أعضائها ، كأن تقول: أى المحمدين ؟ أو : أى المحمدين ؟

ثامن عشر: مع الأسماء التى يراد تحديدها وتعيينها فى الاستخدام اللغوى . فيقال : نبحث عن مدرسة للالتحاق بها . إذا لم يكن المقصود مدرسة بعينها . ولكن إذا أريد مدرسة بعينها ، فيقال : نبحث عن المدرسة .

تاسع عشر: مع الأسماء التى تنوب فيها عن : آل ، أو أهل ، وما يعطى دلالتها - . فيقال : الطالبيون : آل طالب أو : أبى طالب . الهذليون : بنو هذيل . البركاتيون : أسرة بركات .

- الاسم الموصول : كما يكون فى تفسير أداة التعريف التى تصدر الصفات المشتقة . نحو : المكتوب : الذى يكتب . الفاهم : الذى يفهم .

- كل الدالة على الواحد من مجموع . فيقال : يأخذ الدواء ثلاث مرات فى اليوم ، أو : فى كل يوم . كل مواطن يفى بواجباته ، أو المواطن ... كما يقال : الرطل بخمسة جنيهات أو : " كل رطل .

عشرين: مع أسماء المعنى الدالة على جنس المشاعر والأحاسيس فيقال: هو مملوء بالخوف ، يحتاج إلى السعادة . فإذا نكرت فإنها تدل على الظن . نحو : هو يشعر بخوف ما أو التقليل ، نحو : هو يحتاج إلى سعادة ، أو يشعر بقلق . أو تضيق المعنى : هو يشعر بسعادة ، أو بسعادة تامة . والمقصود : نتيجة عمل ما ، أو تصرف ما .. فأكثر استخدام أسماء المعنى الدالة على المشاعر والأحاسيس والغرائز وما يماثلها يكون



بذكر أداة التعريف لأنها أسماء ذات دلالة عامة ، فدلالتها فيها معنى الجنس .

حاديا وعشرين: مع الأسماء الدالة على المواد إن أريد بها التعبير عن مصدريتها للمنتجات التي تكون منها ، أى : إذا دل بها على اسم عام .
نحو : الحديد ، الخشب ، الزجاج .

فيقال : الحديد معدن صلب ، الخشب يُصنع منه الأثاث .

ثانيا وعشرين : فى أسلوب التفضيل فى صورتين من صورهِ الأربَع فى التركيب ، وهما :

- أن تدخل على اسم التفضيل ، فيطابق ما قبله . نحو : إنه الأفضل خلقا ، هما الأفضلان .

- أن تدخل على المفضل عليه المضاف إلى اسم التفضيل ، فيجوز فيه المطابقة وعدمها . نحو : إنه أفضل الرجال ، وهما أفضل الرجل ، وهما أفضلا الرجال .

ولابد أن أنوه إلى أن قضية الاستخدام الدلالي لأداة التعريف فى حاجة إلى دراسة وصفية تحليلية ، حتى نستطيع أن نقف على تقنيها فى دقة .
وإنما أردت أن ألفت الأنظار إلى هذه الدراسة التى تحتاج إليها المكتبة اللغوية العربية .

والله هو الهادى إلى سواء السبيل .

إبراهيم إبراهيم بركات



المراجع

- الأزهرى ، خالد بن عبد الله .
شرح التصريح على التوضيح ، المطبعة الأزهرية ، ط ٣ ، ١٣٤٤ هجرية ١٩٢٥ م .
- الأشموني : نور الدين أبو الحسن الأشموني الشافعى . شرحه على الألفية ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ١٩٥٥ م .
- ابن باب ، طاهر بن أحمد . شرح المقدمة المحسبة ، تحقيق : خالد عبد الكريم ، الكويت ١٩٧٦ م .
- برجشتراسر : التطور النحوى للغة العربية ، المركز العربى للبحث والنشر ، جمع وتحقيق د. رمضان عبد التواب ، الخانجى ، القاهرة ١٩٨١ م .
- ابن برهان العكبرى : شرح اللمع ، تحقيق د . فائز فارس ، الكويت ١٩٨٤ م .
- البغدادي : عبد القادر بن عمر . خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، طبعة بولاق ١٢٩٩ هجرية .
- ابن جنى : أبو الفتح عثمان . المنصف ، شرح التصريف ، تحقيق : إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، القاهرة ١٣٧٩ هجرية - ١٩٦٠ م .
الخصائص . تحقيق محمد على النجار ، دار الكتب ١٣٧٦ هجرية .
- ابن الحاجب : جمال الدين عثمان بن عمر بن أبى بكر .



- الإيضاح فى شرح المفصل ، تحقيق د . موسى بنانى العليلى ، بغداد
١٩٨٣ م .
- الحملاوى : الشيخ أحمد . شذا العرف فى فن الصرف .
- ابن الخشاب : المرتجل ، تحقيق : على حيدر ، دمشق ١٩٧٢ م .
- الخضرى : الشيخ / محمد الدمياطى . حاشيته على شرح ابن عقيل ،
القاهرة ١٣٥٩ هجرية - ١٩٤٠ م .
- الخليل بن أحمد الفراهيدى .
- العين ، تحقيق د . عبد الله درويش ج ١ ، د . مهدى المخزومى وآخر
ج ٢ - ٨ .
- الجمال فى النحو المنسوب إليه ، تحقيق : د . فخر الدين قباوة ، مؤسسة
الرسالة ، بيروت ١٤٠٥ هجرية - ١٩٨٥ م .
- ابن أبى الربيع : عبد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشى الأشبلى .
البسيط فى شرح جمال الزجاجى ، تحقيق د . عياد الثببى ، بيروت ، دار
الغرب الإسلامى ١٤٠٧ هجرية - ١٩٨٦ م .
- رضى الدين الاسترابادى : رضى الدين محمد بن الحسن الاسترابادى
شرح شافية ابن الحاجب ، تحقيق : محمد نور الحسن وآخرين ، دار الكتب
العلمية ، بيروت ١٣٩٥ هجرية .
- الرمانى : أبو الحسن على بن عيسى . معانى الحروف ، تحقيق د .
عبد الفتاح شلبى ، دار الشروق ١٤٠١ هجرية - ١٩٨١ م .
- الزبيدى ، أبو بكر الزبيدى . الواضح فى علم العربية ، تحقيق د .



- أمين على السيد ، دار المعارف بمصر ١٩٧٥ م .
- الزمخشري : جار الله أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد . أساس البلاغة ، بيروت ١٣٨٥ هجرية .
- المفصل فى علم العربية ، ط ٢ دار الجيل ، بيروت .
- زين الدين العليمى . حاشيته على شرح التصريح ، المطبعة الأزهرية - ط ٣ ، ١٣٤٤ هجرية - ١٩٢٥ م .
- سيبويه : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر . الكتاب ، تحقيق : عبد السلام هارون ، القاهرة ١٩٦٦ - ١٩٧٥ م .
- السيوطى : جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر الشافعى . الأشباه والنظائر فى النحو ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٠٥ هجرية . مع الهوامع شرح جمع الجوامع ، بيروت .
- الصبان . حاشيته على شرح الأشموني لألفية ابن مالك . القاهرة ، الحلبي ١٣٦٦ هجرية .
- الصيمرى : أبو محمد عبد الله بن على بن اسحاق الصيمرى . التبصرة والتذكرة ، تحقيق د. فتحى على الدين . مطبوعات جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ١٤٠٢ هجرية .
- ابن عصفور .
- شرح جمل الزجاجى ، تحقيق د. صاحب أبو جناح ، بغداد ١٤٠٠ هجرية - ١٩٨٠ م .



المقرب ، تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى وآخر ، بغداد
١٩٧١-١٩٧٣ م.

- ابن عقيل : بهاء الدين عبد الله بن عقيل المصرى .

المساعد على تسهيل الفوائد ، تحقيق : د. محمد كامل بركات ،
مطبوعات جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ١٤٠٠ - ١٤٠٥ هجرية . شرحه
على ألفية ابن مالك ، تحقيق : محمد محيى الدين ، القاهرة ١٤٠٠ هجرية
- ١٩٨٠ م .

- ابن فارس : أبو الحسين أحمد بن فارس . مقاييس اللغة ، تحقيق :
عبد السلام هارون ، الخانجي ، القاهرة ، ط٢ ، ١٤٠٢ هجرية .
- د . فوزى عطيه محمد . علم الترجمة (مدخل لغوى) ، دار الثقافة
الجديدة ، القاهرة ١٩٨٦ م.

- الفيروزابادى : القاموس المحيط ، مطبعة البابى الحلبي ١٣٧١
هجريه .

- المالقى (أحمد بن عبد النور) . رصف المبانى فى شرح حروف
المعانى ، تحقيق : د . أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، ط٢
١٩٨٥ م.

- ابن مالك :

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تحقيق : محمد كامل بيروت ، القاهرة
١٩٦٧ م .
متن الألفية .



- المبرد : أبو العباس محمد بن يزيد . المقتضب ، تحقيق : محمد عبد الخالق عزيمة . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ١٣٨٤ هجرية .
- المرادى : الجنى الدانى فى حروف المعانى ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة وآخر ، حلب ١٣٩٣ هجرية - ١٩٧٣ م .
- ابن منظور : أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم . لسان العرب ، دار صادر ، بيروت . طبعة دار المعارف .
- ابن هشام : أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام الأنصارى المصرى .
- مغنى اللبيب عن كتب الأعراب ، تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد التصريح على التوضيح ، وحاشية يس العليمى الحمصى ، عيسى البابى الحلبي ، مصر .
- شرح شذور الذهب ، تحقيق : محمد محيى الدين ، مصر ١٣٦٥ هجرية .
- يس العيمى الحمصى . حاشيته على شرح التصريح على التوضيح ، عيسى البابى الحلبي ، مصر .
- ابن يعيش : مرفق الدين بن يعيش . شرح مفصل الزمخشري ، بيروت القاهرة .



